في بعض القوانين

خطـــوة في محاصـــرة الفســاد..

● عندما يميل الحس القوي بالواجب، نحو إصلاح النظم والقوانين التي تمنح الموظفين سلطات إدارية، تسمح لهم بمحاباة أفراد في المجتمع من جراء أعمال وأنشطة لهم، يشتم منها رائحة الفساد ويتحولون بين لحظة وأخرى بفعل تلك السلطة الممنوحة للموظفين إلى أناس خيرين، وأعمالهم منزهة عن أي غرض .. وهي في الحقيقة أعمالٌ وأنشطة غارقة في مستنقع الفساد، استفادت إلى اقصى حد ممكن من ثغرات نظامية وقانونية منحت للموظفين سلطات معينة مارسوها بحكم القانون وباسم النظام فكانت طوق النجاة من بحر الفساد للسلوك الفاسد ..

نعم عندما يميل الحس القوي بالواجب نحو عدم الإقرار وعدم الاعتراف بالسلطات الادارية والاستثنائية التي يمارسها من أجل محاربة الفساد وعندما لا تقبل نتائج ما يسمى بالتحكيم بين المتخاصمين، وتلغى من قاموس المجتمع وسلوكه نتائج ومترتبات، العبارة المشهورة(صلح أعوج ولا شريعة سابرة) تكون الطريق باتجاه محاربة الفساد قد بدأت بالفعل .. سنجد هنا من يعترض على قول كهذا .. ويتهم دعاته وأنصاره – بالجنون وبعضهم قد يذهب إلى القول. هذا هو جوهر الخطأ.. وإن حدث فهو ضد الديمقراطية وحقوق الانسان.. وستكال الكثير من الاتهامات لأصحاب هكذا آراء .. ولكن بهدوء علينا أن نرى مبررات هذا القول .. مادام المجتمع ديمقراطياً .. ومن سمات الديمقراطية الفصل بين السلطات – وإن القضاء سلطة مستقلة، لا سلطان عليه إلا القانون – كما يقال – إذاً حسم الأمر الأساسي .. القانون هو الأصل والمرجعية القضاء .. وبالتالي لا مبرر لوجود إستثناءات سلطوية في أي قانون أو نظام يمنح لموظفين عموميين ممارستها .. خارج نطاق القضاء .. وليكن الأمر أكثر وضوحاً .. ماهو العائد المادي للخزانة العامة من جراء الاحكام والقواعد القانونية والنظامية التي تتضمنها قوانين وأنظمة الضرائب سلطات إدارية معينة بمجرد ممارستها وإثبات نتائجها في محاضر ممهورة بتوقيعاتهم تصبح نافذة وقد ألحقت بالخزانة وبالمجتمع أضراراً مادية ملموسة .. لولاها .. لما كانت الخسارة ولا كان الضرر .. دعونا نقترب من الصورة أكثر .. هناك قواعد قانونية ونظامية في قانون الضرائب ونظامه تعتمد في تقدير الضريبة على المكلف .. على قاعدة الربط السنوي السابق أو على قاعدة تقدير المأمور لنشاط العمل ورأس المال .. الخ.. وأصبحت بعض من هذه القواعد تتعامل مع المكلف من واقع الربط السنوي السابق زائد ١٠٪ إضافي للربط .. وهي قواعد عامة للجميع إلا أن بعض الأنشطة خرجت من دائرة هذه القواعد .. لتكون لها قواعد أخرى .. خاضعة لقواعد السلطة الممنوحة للموظف – المأمور الضريبي – الذي يقدر حجم النشاط والاستثمار ومقدار الضريبة مع المكلف ..؟..يقال إن القانون والنظام الضريبي كان متسماً بالمرور وأعطي الحق للمكلف بالتظلم إلى حد الاحتكام إلى لجان خاصة .. أو أو.. وقالوا بعد كل ذلك .. إذا لم يقبل المكلف بما قدر عليه وظل غير مقتنع .. فله أن يلجأ إلى القضاء .. وعلى القضاء أن لا يستغرب إذا لجأ إليه مكلف ضريبي يشكو حاله عندما يقف أمام بعض الوقائع .. فيجد مؤسسة كبيرة رأسمالها تجاوز المئات من الملايين لا تشكو مأموراً ضريبياً فقد سُوِّي الحال – وأما مع مكلف محدود رأس المال مطالب بسداد ضريبة لا يقوى عليها .. لنترك الضرائب فهمومها كثيرة ونذهب إلى الجمارك .. قانون الجمارك ونظامه جعل موظفي الجمارك من رجال الضبطية القضائية .. حصانة لهم .. والوظيفة الجمركية لم تعد تلك الوظيفة المعمول عليها تخفيف عائد مالي يرفد الخزانة العامة .. بل أصبحت وظيفة معنية بكثير من القيم التي يتقيد بها في العلاقات مع الاخرين .. صدق ، مسؤولية، أمان، إحساس، قوي بالواجب، والتزام صارم بالمعلومات والبيانات .. لما لها من أهمية اجتماعية واقتصادية للمجتمع.. بالاضافة إلى ما تلعبه من دور حيوي في حماية اقتصاد البلد، وصحة أبنائه وهموم الجمارك ومشاكل كثيرة ومتعددة .. لا ترتبط بين التاجر والجمرك فقط فحدودها تتجاوز نطاق الدائرة الجمركية إلى الخارج .. ويترتب على جدية وصدق وصرامة وصحة ماتصدره من بيانات وما تدونه من معلومات .. حسن في العلاقة مع الخارج واحترام للوظيفة..إلخ .. ولذلك منح قانون الجمارك ونظامه سلطات إدارية غير عادية لموظفي الجمارك .. سواء من حيث التحكيم أو التصالح.. أو الاستثناءات الأخرى ولأن الوظيفة الجمركية فنية مبنية على قاعدة معلوماتية صحيحة وواضحة ودقيقة .. نظمها القانون .. فما هي مبررات القواعد السلطوية التي منحت لموظفي الجمارك لممارستها..؟ نجد بعض من يعترض على هذا القول .. اتركوا الوظيفة الجمركية– يا هؤلاء – وحالها .. فهي مليئة بالهموم والمتاعب .. ولولا التقيد الصارم بقواعدها لكان الموت أوسع من الحياة.. إذا لم تضبط ما يدخل البلاد – واذهبوا إلى وظيفة أخرى وقانون آخر .. وليكن الذهاب إلى قانون المناقصات والمزايدات على أهمية هذا القانون وما ينبغي أن يعكسه من ضبط، وانتظام، والتزام، في العلاقات بين المتعهد، المنفذ، والممول ..الخ.. بين مالك المشروع، والمتعهد بتنفيذه حسب المواصفات والشروط.. وهي علاقة قائمة على دراسات فنية وتقديرات موضوعية ومواصفات هندسية وعملية..الخ.. إلا أن قانون ونظام هذا النشاط تضمن أحكاماً وقواعد تنطوي على سلطة ادارية .. يتم اللجوء إليها في حالات عديدة.

سلطات منحت رئيس الجهة عليه اللجوء اليها وممارستها، وسلطات يشترك رئيس الجهة وآخرون في ممارستها.. ومع وجود أحكام واضحة ومحدودة تتعلق بعقوبات جزائية . جراء الاخلال بنصوص القانون وعقد الاتفاق بين الطرفين إلا أن اللجوء إلى التحكيم كقاعدة أساسية في القانون .. على ما في هذا اللجوء من قواعد سلطوية ممنوحة لجهة لا أكثر من جهة.. فالمتتبع لنصوص وأحكام قانون المناقاصات والمزايدات .. لم يتم تنفيذ ما يخص الجهاز الاداري منها نحو أحكام القانون والمطالبة بتنفيذ ما يريده..

أما أنظمة التعويضات فللمرء أن يحدث بشأنها ما يحلو له.. ومن يتابع إجراءات التقاضي أو المطالبة بالتعويضات.. لا يجد مايقول به(ربنا يستر) من منا يتصور أن أرضاً مملوكة للدولة من عشرات السنين لها مطالبون .. وإنها عائدة لهم ويريدون ثمنها .. ومرفق مع الطلب أحكام شرعية .. ونجد مشروعاً – أو بناء على ماتم بناؤه وتشغيله مرت عشرات السنين، ونجد شخصاً يطالب بقيمة قطعة من أرض المبنى عائدة للكه وهات ياتعويض، وفي هذا وذاك نجد طريق الفساد ممهداً وأراضيه واسعة وتربته خصبة .. وباسم القانون والنظام .. لهذا يصبح لزاماً على الجميع السعي نحو احترام مبادئ الفصل بين السلطات .. وضرورة اصلاح القوانين والانظمة وإلغاء كل قاعدة فيها تتيح للموظف أن يلعب دور القاضي ويمد الفساد بأسباب ومبررات وجوده واتساعه .. فهل يحدث هذا..؟..

تخطيط المدن

شيخان العوفي(●)

● تأخذ عمليات تخطيط المدن في كثير من بلدان العالم المتقدمة حيزاً كافياً من الدراسات والوقت والإعداد الشامل من وضع التصورات والمقترحات لبناء مدينة متكاملة الخدمات تعيش لمئات السنين.

ويتم تزويد المخططات بكافة الاحتياجات الخدمية من طرق واسعة وأماكن مرور خطوط الكهرباء والماء والهاتف والصرف الصحي والمدارس والمراكز الصحية والمجتمعات التجارية والمحلات والأماكن الترفيهية من حدائق وملاعب وكذلك خطوط سكك حديدية للقطارات وطرق للمعدات والشاحنات..

لذلك تجد المدن خاصة الرئيسية منها تعيش مئات السنين دون الحاجة إلى تعديلات في التخطيط أو إضافة المرافق الخدمية، إلا اللهم التوسعة في بعض الأحيان، لذلك تبقى المدينة محافظة على طابعها المعماري ورونقها الجمالي، ومواقعها وعناوينها دون تغيير، وتحافظ على هويتها ومعالمها التي قد يولد الإنسان معها ويعيش طفولته وفترة شبابه، وباقي حياته إلى أن يموت، بينما تبقى معالم المدينة لاتتغير إلا من إضافة اللمسات الجمالية وتجديدها والمحافظة عليها.

وفي بلادنا نتمنى ألا نرى الأسلاك الكهربائية تنتشر في سمائنا وفوق بيوتنا وعلى الطرقات، وإنما يمكن أن تكون في خطوط أرضية، وألا يتم تكسير الشوارع وسط الأحياء السكنية من أجل توصيل خدمات الكهرباء للمنزل والمياه وخدمات الهاتف، ثم يتم إعادة إصلاحها دون اكتراث، وتكون بمثابة مطبات وحفر وسط الشوارع.

حتى مجمعات القمامة يجب أن يتم تحديد أماكن خاصة لها وليس أمام المنازل التي تشوه المنظر العام، وتثير الروائح الكريهة، كل ذلك من أجل المحافظة على الصحة والنظافة وجماليات مدننا.

(●) كاتب عماني

التفاخر بالأعراس

عبدالله علي النويرة

● كانت كلمة الأخ رئيس الجمهورية التي ألقاها في محافظة إب صيحة مدوية من أعلى سلطة في البلاد. هذه الصيحة موجهة لعموم المواطنين، ولكنها تخص أولئك النفر الذين وصل بهم التفاخر حد غير معقول نتيجة للثراء الفاحش الذي هبط على بعضهم فجأة فأرادوا أن يكونوا حديث الناس في المقائل والمنتديات، وهم بهذا لايجلبون إعجابهم بقدر مايجلبون سخطهم لأن التفاخر بالغنى يعتبر استفزازاً للفقراء وهم الغالبية العظمى من أبناء الشعب.

إن حديث الأخ الرئيس يجب أن لايمر مرور الكرام لأن حديث رئيس الدولة لايأتي من فراغ فهو ليس كحديث أحدنا عندما يحلو لنا أن نتحدث في شئون الحياة وشجونها لأننا نطلق العنان لأنفسنا فنتحدث مايحلو لنا خاصة إذا كنا في مقيل مقفل النوافذ وقد أصبح الدخان يغطي المكان وتنوعت مصادر عيدان القات عندها، نحن نتحدث كما يحلو لنا دون أن يكون هناك معنى لما نتحدث عنه، أما حديث رئيس الدولة فقد كان واضحاً أنه يتكلم بمرارة عن أولئك النفر الذين يتفاخرون في أعراسهم وينفقون عليها بتبذير كبير متناسين أن الله سبحانه وتعالى نهى عن التبذير ووصف المبذرين بأنهم إخوان الشياطين وأن الشيطان كافراً بربه وكأنهم بتبذيرهم أصبحوا كافرين والعياذ بالله.

لقد لامس الأخ الرئيس وتراً حساساً عندما تساءل من أين لهم هذه الأموال الطائلة التي ينفقون منها بهذا البذخ العجيب الذي وصل إلى حدود غير معقولة بدءاً من كروت الدعوة التي يكلف الكرت الواحد منها مئات الريالات وبأشكال وأنواع جذابة تدل على ماتم إنفاقه عليها ومروراً بالقاعات الضخمة التي يتم استئجارها بمبالغ خيالية وبالعملة الأجنبية (نعم بعضها يتم استئجارها بالعملة الأجنبية ولا نعلم الحكمة من ذلك) وانتهاءً بالموائد العامرة التي يذهب معظمها إلى براميل القمامة .. ولن نتحدث عن فساتين الفرح والمجوهرات وما يحصل في الأفراح من تبذير يندى لها الجبين وإنما نكتفي بذكر المظاهر التي تستفز مشاعر الغالبية العظمى من أبناء الشعب.

إن حديث الأخ الرئيس يجب أن يشكل نقطة تحول لدى هؤلاء وعليهم أن يقفوا أمام أنفسهم أولاً وقفة جادة ويعيدوا حساباتهم في هذه التصرفات وعليهم أن يتذكروا أقوال الشاعر:

إذا كنت في نعمة فارعها
فإن المعاصي تزيل النعم

فالتفاخر والتبذير يجلب سخط الله عز وجل ويجلب نقمة الفقراء والمساكين الذين يشاهدون هذه المظاهر فيشعرون بالظلم ويكونون على استعداد للانتقام من أمثال هؤلاء الذين لم يراعوا النعمة التي وهبها الله لهم ولم يراعوا مشاعر الفقراء الذين لايجدون مايسد رمقهم.

إن أولئك النفر لو حسبوا حساب العاقبة وحسبوا حساب الآخرة لما تصرفوا بهذه العنجهية التي تجلب غضب الرب وتؤدي إلى حصول قلاقل في المجتمع لأن الفئة المعدمة تحاول أن تنقم من الفئة المبذرة عندما تلوح لها أول فرصة وهذا مانشاهده في كثير من بلدان العالم.

إن حديث الأخ الرئيس كان عبارة عن بلاغ لأولئك النفر «وهم قلة قليلة من حسن الحظ» بأن يعيدوا حساباتهم وأن يراعوا مشاعر الآخرين وأن عليهم أن يتجهوا إلى العمل الصالح الذي يقلل من سخط الناس ويبعدهم عن غضب الله سبحانه وتعالى وهو الاتجاه نحو كفالة الأيتام والتصدق بأموالهم في أعمال البر والصلاح حتى لايكونوا سبباً لغضب الله على المجتمع ككل، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى بأنه إذا غضب الله على قوم أمر مترفيهم ففسقوا فيها مما يؤدي إلى دمارها وخرابها بسبب فسقهم وظلمهم فيها.

إن الأخ الرئيس قد دق ناقوس الخطر لهؤلاء النفر وعليهم أن يعلموا بأن العيون مسلطة نحوهم وأن عليهم أن يراعوا النعمة التي هم فيها حتى تدوم وهي لن تدوم إلا إذا عادوا إلى الله سبحانه وتعالى وأنفقوا من الأموال المكدسة لديهم ولن يكون لهم قيمة في المجتمع إلا إذا تواضعوا لله ثم للمواطنين.

هدانا الله جميعاً لكل خير.

سهيل اليماني

محسن محسن الجبري

● شكراً لـلأخ الرئيس والقائد على صراحته المعهودة ونقده الصادق لكبار القوم ، المبدعون للبدع التي أضرت بالمجتمع وبالأسر التي لها دخول محدودة وتضم عدداً من الشباب والشابات الذين طالت عزوبتهم بسبب المغالاة الفاحشة في الشروط والمهور المجحفة وكل التكاليف الباهظة في حفلات الأعراس التي أبدعها المبذرون ذوي الدخول الوفيرة من طرق مشروعة أو غير مشروعة، كما قال الرئيس في خطابه لكل بدعه أبدعها الأغنياء والذين كانوا أول من سن سنة سيئة كان عليهم وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة يارمز الوحدة أنت المسؤول عن كل شاب وشابه في يمن الثورة والجمهورية والوحدة من المهرة إلى الحديدة ومن عدن إلى صعدة والذين يريدون إكمال دينهم ويطالبونكم بايجاد حل سريع لهذه القضية الاجتماعية وهذه المشكلة المعقدة وذلك بالتكرم واصدار توجيهاتكم إلى أمناء ورؤساء المجالس المحلية في أمانة العاصمة وجميع محافظات الجمهورية بتحديد المهور والشروط ووضع قواعد في كل مديرية على غرار القواعد المتفق عليها في معظم المناطق الريفية والتي تمنع المغالاة في المهور والشروط والمفاخرة بلبس الذهب والملابس الفخمة واستئجار القاعات بمئات الآلاف والفنانين والفنانات والكوافير والفساتين وتزيين أضخم السيارات، ومد أكبر الموائد، وذبح أكبر عدد من الأثوار والأغنام .. وكلما في هذه الموائد الطويلة العريضة من مأكولات تكفي سكان أكبر قرية لمدة شهرأو شهرين والاكتفاء بحفلة شاهي والزفة والمقيل والسمرة في قاعة في كل حي من أحياء أمانة العاصمة يتبرع بها أصحاب رؤوس الأموال الوطنية أو المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرة وتكون هذه القاعة الخيرة خاصة بالأعراس واللقاءات الاجتماعية مثل دواوين الاجتماعات الشعبية في كل قرية. إننا نريد أن نقول لكم يارمز الوحدة أن خطابكم الناقد للفساد والتبذير في حفلات الأعراس نزلت كل كلمة من كلمات الخطاب قلوب الملايين من الشباب والشابات من أبناء شعبكم اليماني نزول المطر على الأرض العطشاء اليابسة إلا أن ملايين الشباب والشابات يطالبونكم باتباع ماقلتم بالفعل لأن من وجهتم إليهم نقدكم الهادف أصبحت عندهم مناعة ضد النقد الهادف والتوعية والموعظة الحسنة والآباء والأمهات صم بكم لايعقلون ولن يقلعوا عن البدع والعادات السيئة في الأعراس والتي أبدعها وسنها الأغنياء المبذرون وأصبح آباؤنا وأمهاتنا لهم مقلدون ويقولون لن نزوج بنتنا إلا إذا دفع من طلب الزواج بها مادفعه ابن الغني فلان الفلاني الذي دفع في أختها الشيء الفلاني!!

مع العلم أن رسول الله عليه أفضل الصلاة و أزكى السلام، قال لنا: «إذا أتاكم من ترضون دينه وخُلقه فزوِّجُوه»، وتزوّجوا فقراء يغنيكم الله من فضله.

وقال عن الزوجة الصالحة «أكثرهن بركة أقلهن مؤنة» ....الخ.

إلا أن الآباء المقلدون والأمهات الأميات يقولون لو زوجنا بنتنا بالماء واللسيس عيضحكوا علينا الناس وما هو الفرق بينها وبين أختها أو بنت عمها ...الخ!

● ولو أصدرتم يافخامة الرئيس توجيهاتكم إلى أمناء ورؤساء المجالس المحلية بتحديد المهور والشروط وإلغاء العبث والإسراف والمفاخرة لحُلت هذه المشكلة العويصة واقتنع الآباء والأمهات والناس جميعاً بتوجيهات الرئيس الرمز الأب الحنون لكل شاب وشابة ولا ننسى أن نشيد بظاهرة الأعراس الجماعية التي تقام في كل قرية ومدينة والتي تتبناها المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية والخيرون من فاعلي الخير في كل قرية ومدينة ونضرب مثالاً بمؤسسة الصالح الاجتماعية التي يرأسها الشاب الصالح العقيد الركن/ أحمد علي عبدالله صالح التي بدأت بتزويج المئات من الشباب.

● وقبل أن أختتم أود أن أقول: إن العادات السيئة التي ابتدعها من لاخير فيهم يكرهها الجميع ولا يرتاحون لها وتكلفهم ما لا يطيقون ويتمنون من دولة الوحدة أن تلغي هذه العادات السيئة، وقد تذكرت هذه الحكاية الصنعانية كانت واحدة من النساء المرملات تسأل ابنها الوحيد كل يوم عن أخبار الدولة التي يرددها الناس في السوق ويقول لها. كلما سمع من أخبار وفي يوم من الأيام عاد إلى بيته وهو متعب من العمل الذي يقوم به في دكانه وقد أقبلت أمه الأرملة توجه إليه الأسئلة كالعادة عن الأخبار الجديدة للدولة، وقد أراد أن يتخلص منها ومن كثرة أسئلتها، فقال لها صدر قرار من الدولة يقضي بتزويج المرملات، ولما سمعت ماقال ابنها ذهبت إلى غرفتها ولبست أجمل ماعندها من ملابس وحلي وعادت إلى غرفة ابنها ولما رآها قال ياأمي أنا كذبت عليك، فردت الأم وقالت: «بيبْ ببْ قدو بأمر الدولة أين الزوج!».

المعاهد الدراسية العطلة الصيفية

عبدالله الشهاري

● أحزننا عاماً بعد عام أن نرى أولادنا في عطلة الفراغ الصيفي وهم يدورون في الشوارع مصاحبين الصالح والطالح، من جمهور الفراغ الشوارعي على علاته الجمة، وبالكاد وجد أولياء أمور الطلاب مهرباً لأولادهم من التسكع جراء الفراغ المهل بفتح فصول دراسية لاتزيد عن شهر ونصف بمقابل مالي غير يسير على محدودي الدخل ومعدوميه، وعلى رأس هذه المعاهد المعهد القومي الذي يفاجئنا بعطلات للدارسين بين حين وآخر، مما يعني ذلك شغل فراغ الطلاب نسبياً، مما جعل البعض من المعسرين الحريصين على استفادة أبنائهم يتحسرون على دفع مقابل وإن كان يسيراً على الموسرين دون فترة دراسية مشبعة بالمعلومات، كما كان متوقعاً، فإذا بها كالعلاج المسكّن لعلة الفراغ وليس المستأصل لها، وهنا خيبة الأمل، مع أن هناك فصولاً في معاهد أنشئت لاتعتري فتراتها الدراسية عطلات بين حين وآخر، تشل من زخم جدواها المنتظرة، فإذا بالدارس مشدود الذاكرة إلى الفراغ أكثر منه إلى الدراسة، «وكأنك ياابو زيد مارحت ولا جيت» ولو أن فترة الشهر والنصف مشبعة بالدرس والتحصيل لشعر الطالب بالارتباط بالدرس والتحصيل، مما يصرفه عن فراغ التسكع والجلوس على الأرصفة، رغم أن مادة حديثها تؤثر على سلامة منطق الطلاب واستقامته، وهذا شيء يؤسف له برغم حرصنا على جيل حسن المسلك والتصرف يلتزم مكارم الأخلاق على الدوام، أما وللشارع نصيب من مسلك الطالب على غثه وسمينه منطلقاً وتصرفاً فتلك الفاقرة إلا أن تتدخل هداية الله، وعليها نعلّق الأمل، مستعيذين من عدوى قرناء السوء، وانحراف المنحرفين والعياذ بالله، فكم من أب يتمنى أن يكون ولده خيراً منه، وأرجح قيمة في نظر الناس، لتميزه بأخلاق رفيعة، ومسلك كريم يكسبه محبة المجتمع، وذلك نرجوه لأولادنا ضارعين إلى الله أن يرزقهم الحظ الأوفر كي لا يقال: الثمرة تدل على الشجرة إن كانت حلوة أو مُرة، وما كل أب، وإن كان مراً، يرجو أن تكون ثمرته بنفس المرارة غير المستساغة لو ذهبت عقلية الرشد السليم كظاهرة نادرة ربما لم تعد متواجدة في ظرفنا المتسم بالإدراك النير، واقتباس الجاهل من العاقل المتعلم، فما أجدر الآباء بإعداد الأبناء لمستقبل كلما ازداد ازدهاراً ازداد تعقيداً يحار أمامه أحياناً ثاقب النظرة والبصيرة، غير أن اجتياز مصاعبه لن تكون بنفس استعصاءها على التعلم الفطن منها على الجاهل أو نصف المتعلم، فالتعليم بنتائجه يوسع أفق المعارف والمدارك وهذا مايحرص عليه الآباء تجاه أولادهم، وعظيم أن يتسع مجال هذا الإدراك الأبوي إلى الريف، مما أدى إلى تطويق عنق الجهل بجعل التعليم ليجري شده بعد ذلك شيئاً فشيئاً حتى يفارق الجهل والأمية الحياة اليمنية وتوقها إلى الإزدهار العلمي والمعرفة بناء على آمال عريضة وطموح دائب، يجب أن تسهم فيها معاهد الدراسة الصيفية درءاً لمخاوف الآباء من آفة فراغ الأبناء، ووضع ذلك في حسبان هذه المعاهد المرجو نموها وتنافسها عاماً بعد عام.

(●) كاتب عماني

نموها وتنافسها عاما بعد عام.